http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2215) السنة التاسعة - الأثنين (8) آب 2011

### في ندوة نظمتها مؤسسة (المدى) للاعلام والثقافة والفنون

# الجلبي عقود النفط تعيد سيطرة الاطراف الاجنبية على جزء مهم من انتاج العراق

**نظمت مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون حلقة نقاشية ضيفت فيها النائب عن التحالف الوطني الدكتور احمد الجلبي الذي تحدث عن الهدر في الثروة النفطية الذي سيسببه العقد المبرم بين العراق وشركة بريتيش بيتروليوم، كما حذر من مخاطر تنفيذ المشاريع بأسلوب الدفع بالآجل مع الشركات إضافة إلى تناوله سلبيات مشروع قانون ما يسمى بحرية الصحافة الذي يناقش منذ فترة في مجلس النواب ومشروع قانون جرائم شبكة الانترنت. في بداية الحلقة التي حضرها عدد من المتخصصين بالشأن الاقتصادي والإعلاميين، رحبت المدى بالدكتور الجلبي الذي بدأ حديثه بمقال نشرته صحيفة الاوبزرفر عن العقد النفطي مع شركة بريتيش بيتروليوم حيث قال: سأتحدث اليوم عن أربعة مواضيع، اثنان منها اقتصاديان، والآخران يتعلقان بحرية الصحافة والنشر، وسأتناول أولاً حول ما نشر عن إعادة كتابة العقد بين الحكومة وشركة بريتيش بيتروليوم وهو موضوع خطير جدا يؤثر على دخل العراق ويؤثر على من يتخذ القرار داخل حقول الإنتاج ويؤثر وينعكس على موضوع الشفافية بآخر التطورات**

بغداد / المدى

الجلبي يتوسط مدير عام مؤسسة المدى غادة العاملي والزميل عباس الغالبي

حيث نشر المقال في الصحيفة يوم الأحد الماضي وهو يتحدث عن أن شركة بريتيش بيتروليوم حصلت على موقف خانق للعراق بعد إعادة كتابة عقد النفط مع الأسف. و أضاف أن مثل هكذا موضوع نشر في الصحافة الأجنبية وعمل عليه في بعض الفضائيات، لم يجد صداه في الإعلام ببغداد وهذا ما دفعني إلى أن اطلب من مؤسسة المدى ترتيب هذه الندوة.

ما جاء في مقال الصحيفة أولاً والأهم هو أن العقد سري، و لست اعلم إن تم عرضه على مجلس الوزراء، ولكنه قطعا لم يعرض على مجلس النواب، علماً أن النقاط التي تذكر هنا هي نقاط حيوية جدا. فالعراق يدفع مبالغ إلى الشركة حتى وان لم يتم الإنتاج بحسب الاتفاق، فماذا وراء هذا الأمر؟. نحن هنا نستطيع الحديث عن تخمينات تبدأ حول سقف الإنتاج الذي اعتمدته الحكومة العراقية مع شركات النفط حول عقود الخدمة، وجولات التراخيص، فقد تم توقيع عقود حولها لإنتاج النفط.. وهذه العقود في الحقيقة هي عقود ما يسمى كوست بلس وتعني أن الشركة تحدد كلفة العمولات التي تقوم بالإنتاج من خلال لجنة موجودة داخل الشركة، لتقوم بعد ذلك بأخذ شيء فوق الكلفة التي تعلنها، مشيراً إلى أن هذا العقد مبرم على أساس أن يصبح إنتاج العراق في العقد الحالي ١٢ مليون برميل و لكن بدأت الشكوك تظهر حول هذا الموضوع. ففي تصريح صحفي أدلى به المدير التنفيذي للشركة بوب دادلي، قال إن الهدف المبتغى غير قابل للتحقيق والمتوقع أن يتم تحقيق نصف أو حتى اقل من النصف. وقال دادلي إن الإنتاج سيكون من ٥ إلى ٦ ملايين حتى نهاية العقد، مشيراً في تحليله إلى أن السبب يعود في ذلك إلى وجود مشاكل في البنية التحتية العراقية في الماء والكهرباء، فبدأنا في التفاوض داخل غرف مغلقة ووافق الجانب العراقي بتوقيع العقد بشروط أسوأ على العراق. ويواصل الجلبي حديثه قائلاً: نحن لم نر العقد إلى الآن ولكن مجلس النواب سيطلب هذا العقد، لكن من غير المعقول أن نقرأ هكذا موضوع مهم بالنسبة للعراق في الصحف ومجلس النواب لا يعلم بشأنه شيئاً، خاصة وان العقد، بالصيغة التي أشارت إليها الصحيفة سيعيد سيطرة الأطراف الأجنبية على جزء مهم من إنتاج العراق، وهو حقل الرميلة الجنوبي الذي يمثل إنتاجه ٤٠ ٪ من إنتاج العراق والآن تأتي شركة bp لتتحكم بهذا الإنتاج. وعن وضع الشركة أوضح الجلبي: عندما نتحدث عن شركة bp لا بد من أن نعلم ما هو وضعها في السوق، فلقد سمعنا كثيرا عن مشكلة المكسيك وتسرب النفط، وبالتالي هي معرضة لعقوبات، كما أنها أيضا حاولت أن تعيد ترتيب وضعها في مكانين، الأول في القطب الشمالي والثاني مع شركة روس بتروليوم ولكنها فشلت في ذلك، كما أن لديهم عقداً آخر لإنتاج الغاز، لذا فقد وجدت الشيء الأهم يتمثل في عقد حقل الرميلة، خاصة وان الشركة لديها علاقات واسعة مع الحكومة البريطانية وأيضا هناك عدد من المساهمين فيها في الولايات المتحدة، كما أن الكويت تملك أسهماً فيها. الحقل موضوع الحديث، ينتج ٤٠٪ من إنتاج العراق وهو يبعد ٤٠ ميلا عن الحدود الكويتية.. فهذه التساؤلات يجب أن تتم الإجابة عنها من قبل الحكومة العراقية ويجب أن يعلم الشعب بتفاصيلها كموضوع سقف الإنتاج وماذا تحصل الشركة فوق الكلفة وكيفية تحديد هذه الكلفة. ودعا الجلبي مجلس النواب والإعلام العراقي أن يأخذا دوريهما في تسليط الضوء على موضوع حساس كهذا، وقال إن المواطن معذور في كل هذا لأنه لا يعلم وليس له إلمام واسع بها ولكن يجب على الإعلام وعلى مجلس النواب بالأخص أن يصل إلى الحقيقة ويعلنها، مردفا: بعد أن حصل هذا الشرح للموضوع مع الصحفيين، يجب أن تثار هذه القضية في الأوساط السياسية العراقية، بل أن تثار حتى في الأوساط السياسية الإقليمية لان تأثيرها سيكون كبيراً على منظمة أوبك، فالعراق دولة مهمة جدا و ما يفعله ينعكس على المنطقة هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى المتعلقة بحصول العراق على الأموال فكما تعلمون بأنه يعتمد على إنتاجه النفطي الذي يشكل نسبة ٩٥ ٪من ميزانيته. وأضاف الدكتور الجلبي: من الممكن أن تستغربوا إن اعتماد الإمارات والكويت على النفط اقل بكثير من اعتماد العراق عليه بالرغم من إن العراق فيه من المقومات البشرية الكبيرة وأيضا مقومات مياه وارض صالحة للزراعة.

وبشأن النقطة الأخرى المتعلقة بعقود الآجل، قال النائب احمد الجلبي: أما النقطة الثانية فهي الإنفاق المالي في موضوع العقود والشراء بالآجل فقد ظهرت اليوم تصريحات نارية تفيد بطلب رئيس الوزراء إقالة وزير الكهرباء والكشف عن عقدين مع شركات مسجلة ولكن ليس لها عمل ومن خلال رسالة وجهها وزير التخطيط الأسبق إلى دولة رئيس الوزراء موضوعها يشير إلى أن شركة كندية مؤسسة في بانكوفر ليس لديها عمل و فجأة وقعت عقدا مع العراق بمليار و ٢٠٠ مليون دولار، اما النقطة الثانية فهي ان هناك شركة أخرى في ألمانيا وقعت عقدا آخر مع وزارة الكهرباء بمبلغ ٥٠٠ مليون يورو وهناك إجراءات بالمحاكم الألمانية حول إفلاس هذه الشركة في ألمانيا لكن العراق وقع عقدا معها لإنتاج الكهرباء، علماً أن هذه المشاريع تؤلف ٢٪ من ميزانية العراق التشغيلية والاستثمارية وتؤلف ١٠٪ من ميزانيات العراق الاعتيادية. وتساءل؛ لماذا توقع هكذا عقود مع هذه الشركات؟، مشدداً بالقول طبعا إن المسؤولية تقع على عاتق وزير الكهرباء والوزارة ولكن أود أن أنبهكم إلى مسألة وهي انه عندما أثيرت قضية شراء محطات كهرباء بالآجل كتبت بصفتي نائبا في مجلس النواب كتاباً لوزير الكهرباء استفسر منه عن كيفية تمويل هذه العقود، فأجابني برسالة قال فيها إن وزارة المالية هي التي تتعهد بتمويل هذه العقود فقمت بدوري بالكتابة الى وزير المالية حول هذا الموضوع، فجاءني هذا الجواب منه بتاريخ ٢١-٦ وهذا نصه وبتوقيع الوزير رافع العيساوي "إلى الدكتور احمد الجلبي –موضوع شراء بالآجل- نود أن نعلمكم بان مجلس الوزراء شكل لجنة برئاسة فاضل محمد جواد مستشار رئيس الوزراء للشؤون القانونية والسيد ضياء الخيون مستشار وزير المالية والسيد حسين الازري مدير مصرف التجارة العراقي وممثل عن ديوان الرقابة المالية وقد أوصت هذه اللجنة بقبول العقد مع شركة ستاند باي ال سي بضمان وزارة المالية على أن يؤشر لدى دائرة الوزارة خلال سنوات التسديد اللاحقة للعقد وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بذلك وقد تم التنفيذ.

وهذا يعني بحسب ما يشير النائب الجلبي إلى أن وزير المالية يخبرني أن هناك قراراً من مجلس الوزراء بموضوع الشراء بالآجل وان يوافقوا عليه كسياسة عراقية وهذه الموافقة قطعا قبل تاريخ ٢١ -٦ ما يعني أن مسؤولية الشراء بالآجل تقع على عاتق مجلس الوزراء. والسؤال المطروح: هل العقود التي وقعت مع شركات الكهرباء هي عقود بالآجل؟، هذا السؤال سيوجه في مجلس النواب عند البحث في قضية حجب الثقة عن وزير الكهرباء لان القضية، وبحسب الدستور، إن الوزير يقال بعد أن تحجب الثقة عنه في مجلس النواب وبالتالي المسؤولية تقع على من وقع أم على من أمر بالشراء بالآجل، و كما هو معروف أن قرارات مجلس الوزراء تؤخذ بالتضامن والتكافل.

وأثار الدكتور الجلبي موضوع مشروع قانون إعمار البنى التحتية فقال: الأمر الآخر الذي أود طرحه هو أن مشروع قانون إعمار البنى التحتية والخدمات ينص على أن المشاريع التي تنفذ تحت هذا القانون تنفذ بطريقة الدفع الآجل مع مراعاة حجم الإيرادات السنوية على ألا تزيد حجم المبالغ المشمولة بأحكام هذا القانون على ٣٧ مليار دولار، ولكن المهم هنا أن يصدر مجلس الوزراء تعليماته لتسهيل تنفيذ هذا القانون وطريقة الدفع والضمانات التي تقدم للشركة المنفذة ولم يكتب في القانون الضمانات التي تقدمها الشركة للعراق وحسن تنفيذ أعمالها فهذا القانون لا يوضح من يقوم بالتعاقد وقد قدم الأستاذ بيان باقر جبر صولاغ مذكرة الى رئيس مجلس النواب ضمنها دراسة موسعة بشأن الموضوع ويقول فيها انه عند مناقشة هذا الموضوع لا بد من استذكار التجربة المريرة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي عندما أوعز النظام السابق للوزارات والى القطاعات العامة والخاصة لتوريد السلع والخدمات وتنفيذ المشاريع من قبل الشركات الأجنبية بأسلوب الدفع الآجل فانفتحت الجهات العراقية آنذاك بشكل واسع في جميع أنحاء العالم دون مراعاة المعايير المحلية والدولية في إبرام العقود، وتلكأت الحكومة العراقية في ذلك الوقت عن تسديد الالتزامات نتيجة لشحة الموارد، ما أدى إلى تراكم الديون الكثيرة على العراق، لولا جهود وزارة المالية والبنك المركزي العراقي حيث استطاعوا أن يحصلوا على إعفاءات بشأن هذا الموضوع الذي أثار الكثير من المشاكل كون العراق دولة غنية، لذا الآن ليس هناك من سيعفي العراق من دفع مستحقاته ونحن يجب أن نلاحظ أن قضية الشراء بالآجل من الممكن أن تقودنا إلى مشاكل مالية كبيرة خصوصا ونحن نعاني من زيادة في دخلنا من النفط فمن يقرر ماهية الشركات وهذه الظاهرة الأخيرة "ظاهرة الشركتين" هي من ظواهر الشراء بالآجل وسلبياتها، وضرب النائب الجلبي مثلاً بشأن ذلك عندما قال: في إحدى المرات جاءت بعض الشركات لتقديم استثمارات عن طريق الدفع بالآجل فطلبت منهم ميزانية الشركة ولكنهم رفضوا إعطائي إياها بحجة أن العراق يستدين من الشركة لتنفيذ المشروع ومعنى ذلك انه عندما يستدين العراق من الشركة لتنفيذ مشروع فهو يخضع في الشروط لهذه الشركة وهذا أمر خطير.

وعليه إذا أراد العراق أن يستدين أموالاً فان الطريقة الأفضل هي أن يعلن نيته بالاقتراض من السوق العالمي وتخصيص مندوب مالي كبير للتفاوض مع السوق للحصول على القروض وبالتالي فان السوق يقرض العراق فقط، بينما في حالة إذا أردنا أن نستدين من الشركة، فان الشركة ستطلب من العراق التزامات دفع اتجاهها، وتذهب بعد ذلك للبنوك، لتدرس هذه البنوك المشروع وتأخذ رسك العراق ورسك الشركة، وبالتالي فان التمويل سيكون أكثر كلفة. وأوضح أن النقطة الأخرى هي أن الشركات التي تقدم الدفع بالآجل لا تفرز بين كلفة التمويل وكلفة التنفيذ ما يعني تحكم الشركة بوقت التنفيذ، مثلا أن يقال لك نبني لك هذا البيت بمليون دولار والدفع بعد أربع سنوات فالشركة المنفذة عندها لا تخبرك بكم ستبنيها على عكس ما إذا كان الدفع آنيا، فانظروا إلى حجم الفساد في هذا الموضوع؟ نحن نضع أنفسنا أمام مشاكل كبيرة عندما نقوم بالشراء وبطريقة الدفع الآجل وخصوصا في دولة كالعراق التي فيها من الإمكانات الهائلة. هذه النقاط كلها أثيرت في هذه المذكرة ومن المتوقع أن تقرأ في مجلس النواب عندما يجري البحث في مشروع القانون هذا.

وأضاف الجلبي قائلاً نحن لدينا ضعف في التعاقد، أنا ذكرت في مجالات عديدة أن ديوان الرقابة المالية مثلا ذكر في تقرير عن وزارة التجارة وجهه إلى مجلس النواب وبتاريخ ٢٠-٢-٢٠١١، أن الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية أبلغت ديوان الرقابة المالية أن لديها عجزا بقيمة ٢ تريليون و ٦٢٨ مليار دينار، فتصوروا عجزاً في شركة واحدة بهذا الحجم، مضيفاً أن من ابرز أسباب ذلك هي شروط التعاقد التي يتم إبرامها و كيف يتم التعاقد وهذا الموضوع يجب أن يعالج بصورة سريعة إذا ما أردنا أن ننطلق في إعادة بناء العراق.

و بعد أن اختتم النائب الدكتور احمد الجلبي الحديث عن الجانب الاقتصادي انتقل إلى مشروع قانون حرية الصحافة فقال: نشر قبل فترة مقال أرجو أن ينشر في الصحافة العراقية تحت عنوان "التصاريح المملة والمضايقات اليومية لراحة الصحفيين" من قبل منظمة مراسلون بلا حدود وبتاريخ ٥-٨ أعربت فيه المنظمة عن قلقها من الاعتداءات المتكررة التي ترتكب بحق الإعلاميين ولاسيما فرق عمل القنوات الفضائية حيث أصبحت العراقيل خبزهم اليومي بالرغم من كل الدعوات التي توجهها منظمة مراسلون بلا حدود للحكومة العراقية، بالإضافة إلى ذلك فنحن نشعر بالقلق حيال تصريح أدلى به مسؤول رفيع في وزارة الداخلية هو عدنان الأسدي في ٣١ تموز حيث اعتبر أن حرية الإعلام في العراق قد تشكل تهديدا على أمنه الداخلي، مضيفا أنه لم يعد يجدر بالصحفيين أن ينشروا أية معلومات تتعلق بقضايا القتل والاعتقالات من دون موافقة الوزارة بحجة غياب الاستقرار الأمني.

وعد الجلبي هذا تطوراً خطيراً جدا خاصة عندما يتم استعمال الأمن كذريعة لتقييد الصحافة، مثل هكذا أمور يجب أن تقاوم فورا من قبل الصحافة والرأي العام، لا يجوز أبدا لجم الصحفيين بحجة الأمن لان هذا يعني جعل الجانب الأمني هو المقياس لمدى حرية الصحافة وهو شيء خطير ينبغي التوقف عنده. وأضاف نحن سائرون بطريق مظلم وأرجو أن تهتم الصحافة بالدفاع عن نفسها لأنها عندما تدافع عن نفسها فهي تدافع عن حرية الرأي العام في العراق.

أما بالنسبة للموضوع الرابع والذي أود الحديث عنه فهو مشروع قانون جرائم شبكة الانترنت الذي طرح في مجلس النواب ومع انه ما زال في القراءة الأولى ولم يرفض هذا القانون الذي تضمن ١٧ صفحة ١١ منها تتحدث وتتناول العقوبات وهناك مادة تقول إن الذي يرتكب كذا وكذا يحاسب كونه سبب تكدير الأمن الداخلي ويعاقب بعقوبة السجن المؤبد، وهذا يعني أن من الممكن على أي "هكر" يستطيع أن يسرق كلمة مرور تخص شخص ما على الفيسبوك أن يرسل هذا الإنسان في داهية ويسبب له مشاكل لا تحمد عقباها، فكيف يمكن للشخص أن يثبت أن كلمة مروره قد سرقت، لذا فان هذا القانون يجب ألا يمر وهناك تحشيد في مجلس النواب لكي لا يمرر. وقال ليس هناك من بلد في العالم يتبع هكذا اجراءات، هذا القانون تقدم من مجلس الوزراء، واني أتساءل ألا يخالف هذا نص المادة ٣٨ و ٤٠ من الدستور والتي تحفظ حق التعبير عن الآراء. وفي نهاية الحلقة وجهت للدكتور احمد الجلبي العديد من الاستفسارات التي تتعلق بظاهرة الفساد المستشرية التي كانت وراء إبرام العديد من العقود غير القانونية وهدر الثروات في وقت يعاني المواطن الكثير من المشاكل والأزمات، كما طرحت أسئلة تناولت مشروع قانون الصحافة وغيرها من القضايا المتعلقة بالشأن العراقي التي أجاب عنها الدكتور الجلبي بصراحة وشفافية.

## اقالة وزير الكهرباء يجب ان تأتي من البرلمان اولاً

**قانون المعلوماتية الذي يريد البعض تمريره مخالف للدستور الذي يحفظ حق التعبير**

**يقول الجلبي :لجم الصحفيين بحجة الأمن يعني جعل الجانب الأمني هو المقياس لمدى حرية الصحافة وهو شيء خطير ينبغي التوقف عنده.. نحن سائرون بطريق مظلم وأرجو أن تهتم الصحافة بالدفاع عن نفسها لأنها عندما تدافع عن نفسها فهي تدافع عن حرية الرأي العام في العراق.**